

خفايا وواقع العمل القضائي في المشرق الإسلامي عند القاضي التنوخي في كتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة"

أميمة قاسم يحيى

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ الكلية المعلوماتية الطبية الحيوية

dr.omaima.qasim@uoitc.edu.iq

تاريخ نشر البحث: 2026 /5/26

تاريخ قبول النشر: 2026/5/6

تاريخ استلام البحث: 2026/3/24

المستخلص

يتناول هذا البحث شخصية القاضي المحسن بن علي التنوخي (994 م / 384هـ) وأثر خبرته القضائية ومواهبه الأدبية في توثيق تاريخ القضاء والمجتمع في العصر العباسي وخصوصاً في القرن الرابع الهجري، ويركز البحث على كتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة" لكونه وثيقة تاريخية تنقل من الأخبار ما لم يرد ذكره في المصنفات الرسمية من أحداث كانت تجري في المحاكمات، وتبين طبيعة العلاقة بين القضاة والولاة في العصر البويهي، والصراع بين استقلالية القاضي التي كان يستند فيها إلى قوة الفقه والشرع وبين قوة السلطة في فرض إرادتها، وقد تناول البحث كيف يتعيين القضاة وأسباب عزلهم، وظهور حالات غير مألوفة في تعيين القضاة كالضمان والوساطات، وأشار البحث إلى القيمة العلمية للكتاب في تناول التاريخ الذي لم يرد في الحوليات بمنهج يعتمد على النقل المباشر والرواية المتواترة ووصف الأحداث الواقعية التي عاصرها، وهذا يجعل من الكتاب مرجعاً مهماً في دراسة النظام الإداري والقضائي السائد في المشرق الإسلامي في ذلك العصر.

الكلمات الدالة: القاضي التنوخي، نشوار المحاضرة، تاريخ القضاء، القرن الرابع الهجري، المشرق الإسلامي.

The Intricacies and Realities of Judicial Practice in the Islamic Mashreq: A Study of Judge Al-Tanukhi's 'Nishwar al-Muhadara wa Akhbar al-Mudhakara'

Omaima Qasim Yahya

University of Information Technology and Communications / Biomedical Informatics College

Abstract:

This research examines the personality of Judge Al-Muhsin bin Ali Al-Tanukhi (d. 994 AD / 384 AH) and the impact of his judicial experience and literary talents on documenting the history of the judiciary and society during the Abbasid era, especially in the fourth century AH. The research focuses on his book 'Nishwar al-Muhadara wa Akhbar al-Mudhakara' as it is a historical document that conveys news that was not mentioned in official works about events that took place behind the scenes of the courts. It sheds light on the relationship between judges and governors in the Buyid era. The research also addresses how judges were appointed and dismissed, highlighting the conflict between the judge's independence, which was based on the strength of jurisprudence and Sharia, and the power of the authority to impose its will. As well as the emergence of unusual cases in the appointment of judges, such as guarantees and mediations. The research points to the scientific value of the book in addressing the history which is not found in the annals, through a methodology that relies on direct transmission, continuous narration, and description of the real

events that he witnessed, which made the book an important reference in studying the administrative and judicial system prevalent in the Islamic East in that era.

Key words: Judge al-Tanukhi, 'Nishwar al-Muhadara wa Akhbar al-Mudhakara', History of the Judiciary, Fourth Century AH, Islamic Mashreq.

1. المقدمة:

تعد دراسة التاريخ القضائي مدخلاً مهماً لفهم الأسس التي قامت عليها الدولة والمجتمع الإسلامي في العصر العباسي، خاصة في فترات التحولات السياسية الكبرى. ويبرز القرن الرابع الهجري (العصر البويهّي)، بوصفه أحد أكثر المراحل التي شهدت ضعف السلطة المركزية وتفككها، في مقابل ازدهار واسع للحياة الثقافية والفكرية.

وفي وسط هذا العصر، يبرز القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي نموذجاً للقاضي والأديب الذي جمع بين شخصية القاضي الشديد ومرونة الأديب، ففي تقلد مجال القضاء مناصب كثيرة في بغداد وخوزستان، وكان مؤرخاً اجتماعياً تابع بدقة حركة المجتمع والتفت إلى ما يجري في كواليس دواوين الحكم، ويأتي كتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة" ليقدم وصفاً واقعياً للنظام القضائي، بعيداً عن الضوابط التي وردت في كتب الفقه، فأدرج فيه ما سمعه وشاهده في المجالس من نوازل وقضايا تعكس الصراع بين القضاة والولاة والمتنفذين.

1.1. مشكلة البحث:

يرى البحث أن القضاء في العصر العباسي، خاصة في القرن الرابع الهجري، كان مجالاً لصراع دائم بين القوى السياسية والاجتماعية. وكان القضاة متأثرين بالإجراءات غير الرسمية في إصدار الأحكام. وتتلخص مشكلة البحث في توضيح الفرق بين الصورة المثالية للقضاء، التي تقوم على النزاهة والعدل، وبين الواقع الذي كان فيه مجالس خاصة ورسائل سرية وشفاعات. وبيان كيف واجه القاضي العباسي ضغوط الولاة وأصحاب النفوذ. بما ورد في نصوص كتاب "نشوار المحاضرة" للتنوخي والكشف عن هذه الجوانب الخفية التي أحجمت كتب التاريخ الرسمية عن ذكر بعضها أو ذكرته بشكل مقتضب.

1.2. أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف ما كان يجري فعلياً داخل القضاء العباسي بقصص كتاب التنوخي "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة"، وهي أمور لم تُذكر بعضها في كتب التاريخ والحواليات، ولاختيار هذا الكتاب قيمة خاصة؛ لأنه يقدم تفاصيل عن المحاكمات، وما يقوم به الخصوم، وكيف يتدخل أصحاب النفوذ في سير القضاء؟ وتبرز الدراسة أيضاً العلاقات بين القضاة والولاة عبر وسائل غير رسمية مثل الشفاعة والرسائل والضغط الاجتماعي، وهو جانب لا نجده في المصادر التقليدية التي أرخت للقضاء.

1.3. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، منها توضيح المواقف التي ظهر فيها التعارض بين سلطة القاضي المستندة إلى الشرع وسلطة الوالي القائمة على القوة السياسية في العصر العباسي، وتحديد الأساليب غير الرسمية التي أثرت على إقامة العدل مثل الوساطات والرسائل السرية والمجالس الخاصة، مع تصنيفها وبيان أثرها على

نزاهة الحكم وموقف القضاة منها، ويهتم البحث بإبراز الجوانب الإنسانية والنفسية للقضاة مثل الذكاء والخوف والتردد والفراسة كما صورها التنوخي، وهي تختلف عن الصورة التي وردت في المصادر الرسمية، وبيان أهمية الرواية الشفوية والحكايات المنقولة كوسيلة لتوثيق تاريخ القضاء في القرن الرابع الهجري.

1. 4. المنهجية المتبعة في البحث

لتحقيق أهداف البحث، اعتمد على المنهج التاريخي التحليلي ومنهج تحليل المحتوى، إذ قُرئت أجزاء كتاب "نشوار المحاضرة" واستخراج الروايات التي تظهر فيها أخبار القضاة والولاة وأصحاب الشرطة، ثم تصنيفها إلى فئات: روايات التعارض المباشر، روايات التقاهم والتعاون السري والعلني، وروايات التدخل الخارجي (الوساطة)، ثم التوصل بتحليل الروايات إلى العوامل التي كانت تؤثر في القضاء في ذلك العصر، وبهذا تكون قد أضفنا غرضاً آخر وفائدة علمية للحكايات التي وردت في الكتاب.

1. 5. الدراسات السابقة:

لم ينل كتاب نشوار المحاضرة حظاً كبيراً من الدراسة والتحليل من ناحية منهجية تاريخية، سوى بعض الدراسات التي اطلعت عليها وكانت تتناول جانباً اجتماعياً ونقدياً يخص متن الكتاب، ومنها:

1. نظرات في نشوار المحاضرة -الدكتور إبراهيم السامرائي، تناولت هذه الدراسة قيمة الكتاب بوصفه مصدراً تاريخياً وأدبياً، وأوردت ملاحظات نقدية على التحقيق الذي أنجزه عبود الشالجي. [1: مج 31، ع 4، ص 395-428].

2. المظاهر الاجتماعية العامة في بغداد بكتاب نشوار محاضرة التنوخي - أحمد طالب ملح، حميد كرمي يور، ركز فيه على إعطاء لمحة تاريخية عن مظاهر الحياة العامة للبغداديين. [2: مج، ع 8، ص 1-11].

3. جوانب من حياة المرأة العراقية في القرن الرابع الهجري بكتاب نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للتنوخي البصري - غسان محمود وشاح. [3: مج 11، ع 42، ص 40-48].

4. دور الهوية في بناء الخبر في السرد العربي القديم، دراسة في (نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة) للقاضي التنوخي -لؤي حمزة عباس، وليد مزهر انتيش. [4: ع 72، ص 1-24].

5. صورة المجتمع في القرن الرابع الهجري في مصنفات التنوخي: (الفرج بعد الشدة، والمستجد من فعاليات الأجواد ونشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة) - رولا محمود حمدان النجار. [5].

ولأغراض البحث العلمي فقد تقسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وعلى النحو التالي:
المبحث الأول: التنوخي وكتابه "نشوار المحاضرة" كمرجع لتاريخ القضاء، ويتضمن ثلاثة مطالب
المبحث الثاني: العلاقة بين القاضي والولاة (صراع النفوذ والاستقلالية) ويتضمن ثلاثة مطالب
المبحث الثالث: خفايا القضاء والإجراءات غير الرسمية، ويتضمن ثلاثة مطالب

2. المبحث الأول: التنوخي وكتابه "تشوار المحاضرة" بوصفه مرجعاً لتاريخ القضاء

2.1.1. المطلب الأول: القاضي التنوخي، فقيه الأدباء وأديب القضاة

2.1.1. نبذة عن حياة التنوخي وخلفيته القضائية.

يُعدُّ القاضي التنوخي واحداً من أبرز أعلام القرن الرابع الهجري، الذين جمعوا بين تولي القضاء والتمكّن من الكتابة الأدبية وتدوين التاريخ الاجتماعي والسياسي لعصرهم. اسمه، مولده، ونشأته

المحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم ابن تميم التنوخي، كنيته "أبو علي"، ولد في البصرة سنة (939 م/327هـ)، [6:ج4 ص159] في بيت عُرف بالعلم والقضاء؛ فولده هو "علي بن محمد بن داود، الإمام المحدث النحوي الأديب الشاعر المفسن القاضي أبو القاسم البغدادي" (ت 953م/342هـ)، الذي كان من كبار علماء عصره وأدبائه، فقد صنّف كتاباً في العروض وله ديوان شعر، [7:ج2 ص28]، وكان الوزير المهلبي، ومعه عدد وزراء العراق، يميلون إلى أبي القاسم ويظهرون تعصباً له، ويرونه "ريحانة الندماء وتاريخ الظرفاء" [6:ج3 ص366]، ولقب التنوخي يرجع إلى تنوخ، والتنوخ هي الإقامة، وهو اسم لعدد من القبائل القديمة في البحرين اجتمعت وتحالفت فيما بينها وأقامت هناك. [8:ج1 ص484] نشأته ومسيرته العلمية وشيوخه:

نشأ التنوخي في بيئة علمية، محباً للدرس، وتلقى علومه الأولى على يد معلمين ذكر منهم في قصصه [9:ج3 ص146-148]، سمع في البصرة وهو صغير من أبي بكر الصولي، ويذكر ابن خلكان أن أول سماع له كان سنة (945 م/333هـ) [6:ج4 ص160]، تلقى التنوخي علوم اللغة والحديث والفقه، وتتملذ على يد علماء عصره، فصقل ملكته القانونية والأدبية، ومن أبرز شيوخه: والده القاضي علي بن محمد التنوخي، وأبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد الصولي: الأديب والمؤرخ الشهير [10:ج11 ص505]، ويذكر في كتابه "الفرج بعد الشدة" إنه كان يسمع ما يُقرأ على الصولي في البصرة سنة (945 م/335هـ) [11:ج1 ص168، 181، 331، 382، 384، 386، 9، 16، 209، 18، 3، 262]، وذكر في مواضع أخرى إجازته له في الرواية عنه، [11:ج2 ص241، 343]، ومن شيوخه أيضاً أبو العباس، محمد بن أحمد بن أحمد بن حماد بن إبراهيم الأثرم، والحسن بن محمد بن يحيى بن عثمان الفسوي [6:ج4 ص160، 159]، [10:ج10 ص212]، [8:ج4 ص384]، وكذلك شهد عند القاضي ابن سيار [9:ج4 ص80].

الخلفية القضائية والولايات

ينتمي التنوخي -كما ذكرنا- إلى أسرة قضائية، وقد تقلد مناصب رفيعة في القضاء في العصر البويهبي، وذكر في إحدى قصصه أن الوزير المهلبي طلب منه أن يلحق به إلى بغداد ليقبله القضاء [9:ج4 ص79-80] ومن أهم محطاته القضائية:

1. قضاء القصر وبابل (سورا): عين القصر: هو قصر ابن هبيرة، بالقرب من جسر سورا، تولى القضاء فيها سنة (960 م/ 349هـ) وهو في سن الشباب (عشرين عاماً) [9: ج5، ص19]
 2. قضاء عسكر مكرم وإبذج ورامهرمز: وهي مناطق في خوزستان تولى أحكامها من المطيع لله لمراسل متفاوتة [9: ج5، ص20]، [12: ج3، ص17، ج4، ص123].
 3. وتقلد بعد ذلك أعمالاً كثيرة في نواح مختلفة [6: ج4، ص160].
 4. علاقته بالسلطة: كان مقرباً من عضد الدولة البويهى إذ كان نديماً له، وكذلك مقرباً من وزيره المهلبى، إلا أن تقلبات السياسة أدت إلى عزله ومصادرته في بعض المراحل قبل أن يعود لمكانته، وقد اشتملت قصصه على بعض من مجالس الوزير المهلبى [9: ج24، ص69، 86، ج4، ص82-93]، وقد سخط عليه عضد الدولة واستمر هذا السخط والصرف عن الأعمال إلى وفاة عضد الدولة سنة (982 م/ 372هـ)، وقد ذكر أسباب هذا في واحدة من قصص النشوار [9: ج4، ص93].
- ويستفاد من قصص التنوخي ميله إلى مذهب المعتزلة في الأصول، من طريقة مدحه لهم كلما ذكرهم [9: ج2، ص207-209، 339، 342]، ويستفاد منها ميله للصوفية وحضورهم عنده [9: ج1، ص99، 100، 159، 161، 162، 165، 169]، واعتقاده بالتنجيم [9: ج2، ص318، 320، 322، 324، 327].

2. 1. مؤلفاته:

ورد في المصادر التاريخية أن للتنوخي عدداً من المؤلفات من أشهرها: نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، الفرج بعد الشدة، والمستجد من فعلات الأجواد، وله ديوان شعر أكبر من ديوان أبيه، [6: ج4، ص159] كذلك له مجموعة من الأقوال في الحكمة أطلق عليها "عنوان الحكمة والبيان"، ذكر المستشرق "مرجليوث" أن النسخة موجودة في مكتبة بودليان the Bodleian Library. [13: صV]

الأثر القضائي في مؤلفاته

تتضح مكانة التنوخي ومدى اطلاعه على واقع القضاء بمؤلفاته لاسيما كتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة"، فهو عندما يقوم بسرد القصص، يحلل أحداثها بعقلية القاضي، ويقوم بتوثيق طرق الإثبات، والشهادات، ومهنية القضاة في عصره، وكان لا يتوانى عن تقييم القضاة في عصره ويذكر صفاتهم، من دون أن يتعرض لهم سوى أنه ينقل ما قاله غيره فيهم، فأصبح الكتاب واحداً من المراجع التاريخية لأحوال القضاء والقضاة في القرن الرابع الهجري [9: ج1، ص93، 247، ج2، ص110، 157، 308].

توفي القاضي التنوخي في بغداد ليلة الاثنين لخمس بقين من المحرم سنة (994م/384هـ)، [14: ج14، ص373]، وقد ترك لنا سيرة ومؤلفات ظهر التنوخي من خلالها قاضياً وأديباً حفظ بمصنفاته أخبار المجتمع التي حوليات.

2. 2. المطلب الثاني: عصر التنوخي (القرن الرابع الهجري) وأثره في تدوين الكتاب

يُعد القرن الرابع الهجري (العصر البويهى) العصر الذهبي للحضارة الإسلامية من حيث النتاج الأدبي والفكري، [15: ص183]، وفي هذا العصر، برز القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي، وهو أحد أهم

المؤلفين والأدباء الذين دخلوا في تفاصيل الحياة اليومية وقيامهم بتدوين الأخبار الرسمية، ويعد كتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة" وثيقة اجتماعية وتاريخية متميزة تعبر عن هذا العصر.

2. 1. الملاح العامة لعصر التنوخي (القرن الرابع الهجري)

تميز عصر التنوخي من الناحية السياسية بكونه عصرًا يغلب عليه التفكك وضعف السلطة المركزية للخلافة العباسية في سيطرة "بني بويه"، إلا أنه من الناحية الثقافية كان عصر ازدهار الحياة العلمية والأدبية. [15:15ص:198]

1. **الازدهار الثقافي:** ازدهرت العلوم والآداب في عهد بني بويه بفضل رعاية عضد الدولة الذي وزع الرواتب على العلماء وأكرمهم، فتكاثر المصنفات في شتى الفنون (نحو، طب، تاريخ، فلك)، وشملت الإنجازات مؤلفات بارزة مثل كتاب الحجة لأبي علي الفارسي وكناش العضدي في الطب، وكتاب التاجي في أخبار بني بويه لأبي إسحق إبراهيم الصابي، إذ وقع بعض المؤرخين في التلفيق لإرضاء السلطان فتعرضوا للعقاب، وشهد هذا القرن ظهور عباقرة مثل المنتبي، وأبي حيان التوحيدي، ومسكويه، كما شجع الوزراء مثل أبي الفضل بن العميد والصاحب بن عباد الحركة العلمية والأدبية، ونالوا مدح الشعراء كالمنتبي [16:ص:155-156].

2. **المجالس الأدبية:** انتشرت (المجالس) التي عقدها الوزراء (كالصاحب بن عباد والوزير المهلب) والأعيان، وكانت هذه المجالس بيئة خصبة استقى منها التنوخي مادة كتابه، وقد صرح في مقدمته إنه حضر مثل هذه المجالس ووصف ما دار بها، فذكر أنه تلقط قصص كتابه "من أفواه الرجال، وما دار بينهم في المجالس"، حسب قوله في المقدمة [9:ج1ص1-10].

3. **التنوع الاجتماعي:** مزج المجتمع البغدادي في ذلك الوقت بين الترف الشديد والفقر المدقع، فقد وردت في كتابه قصص عن الوزراء والتجار الذين بلغت ثرواتهم ملايين الدينار، مثل قصة مصادرة أموال التاجر ابن الجصاص التي تجاوزت ستة ملايين دينار، ومع ذلك بقي له مليون دينار بعد المصادرة، وذكر في قصة (تركة يأنس الموقفي) من النفائس ما لم يعرفه الخلفاء والتجار، [9:ج1ص25، 38]، تجاوزها قصص أخرى عن نساء يفترشن الطرقات ويعترضن سبيل الوزراء والميسورين لطلب قوت يومهم [9:ج1ص41]، ورقاع الاستجداء التي يرفعها العوام إلى الوزراء، ومزج في قصصه بين المجون والزهد، فقد وصف مجالس بعض الوزراء والأدباء حيث يجتمعون للشراب والطرب وتبادل النوادر، وهو ما يعكس جانباً من حياة الترف والمرح في بغداد [9:ج1ص334] في المقابل، أورد أخباراً عن علماء وزهاد يعيشون حياة بسيطة، يرفضون عطايا الخلفاء والوزراء، ويكتفون بالقليل، ليكونوا نموذجاً معاكساً للمجون والترف، وهو ما رصده التنوخي بدقة [9:ج5ص179، ج6ص75، ج8ص151].

4. **قدم التنوخي في واحدة من قصصه وصفاً لبغداد في عهد الخليفة المقتدر، وهي وثيقة تاريخية واقتصادية مهمة، مركزاً على عظم المدينة وكثرة أهلها وبنائها، ويعرض شهادات وكتباً تقدر أعداد المنشآت والموارد والاقتصاد اليومي، وذكر مؤلفات ووثائق نسبت إلى يزديجرد بن مهندنان، وأحمد بن الطيب تتضمن**

إحصاءات عن الحمامات والسكان والتموين، وأورد روايات لحسابات محلية لتوضيح ثراء الإنتاج الغذائي وحجم الاستهلاك، وختم روايته بما قاله بعض مشايخ الحضرة إن عمارة بغداد في سنة (956 م/345 هـ) وهي أيام معز الدولة، كانت أقل بكثير من الذي كانت عليه في زمن المقتدر (908 م-932م/295-320 هـ) [9:ج1ص128، 129، 130].

2. 2. أثر العصر في تدوين "تشوار المحاضرة"

عرض كتاب "تشوار المحاضرة" بقصصه صورة واقعية لعصره، وهو كتاب للقصص المسلية، ويبرز ذلك بالآتي:

- التوثيق الشفاهي: اعتمد التنوخي على "المذاكرة" و"المحاضرة"، وهي فنون تعتمد على الذاكرة في المجالس، وقد خشي التنوخي من ضياع هذه الأخبار بموت أصحابها، فقرر تدوين ما سمعه وما عاصره ليكون "تشواراً" (وهو ما يظهر من كلام حسن) أي بقايا ما علق في الذاكرة من نواذر [9:ج1ص1، 10].
- الاتجاه الواقعي: تأثر التنوخي بمكانته بوصفه قاضياً، فمنحه ذلك دقة في الملاحظة وقدرة على نقد الرواة، إذ جاء كتابه بعيداً عن المثالية، مصوراً الفساد الإداري، والمكائد السياسية، وأحوال القضاة والفقهاء في عصره.
- اللغة والأدب: عكس الكتاب لغة العصر التي بدأت تميل إلى السجع أحياناً، ولكنها ظلت قريبة من لغة الحديث اليومي في الحكايات، وقد عد المحقق الكتاب مرجعاً لغوياً وتاريخياً للمفردات والاصطلاحات الإدارية في القرن الرابع، فذكر الكثير من الكلمات التي وصفها بالمحلية أو العامية والتي لا يزال بعضها باقياً على السنة العامة [9:ج8ص86؛ ج1ص180؛ ج2ص219]، وقد أفاض الدكتور إبراهيم السامرائي في تصحيح ما ذهب إليه المحقق في مقال له [11].

2. 3. المطب الثالث: منهج التنوخي والقيمة التاريخية والأدبية للكتاب

2. 3. 1. منهج التنوخي في كتاب تشوار المحاضرة

1. الاستناد إلى السماع والمشاهدة (منهج الرواية): اعتمد التنوخي منهجاً صارماً في نقل الخبر، يشبه إلى حد كبير منهج المحدثين لكن في سياق الأدب والتاريخ الاجتماعي.
2. الأصالة: ركز على القصص التي سمعها بنفسه في "المجالس" أو "المذاكرات" أو ما سمعه من أبيه، كما كان يفضل الرواية عن الأشخاص الذين عاصروا الأحداث أو كانوا طرفاً فيها، وقد أضافت هذه الميزة لكتابه قيمة تاريخية أكبر من كونه مجرد كتاب أدب.
3. النقد المبطن: بالحكايات، كان ينقد القضاة والوزراء (رغم كونه قاضياً)، مبرزاً التناقضات الأخلاقية في عصره، فيحكم على أهل هذا الزمان بالفساد، وتغير الطباع وانعدام الرغبة في العلم، وفقدان الهمة [9:ج1ص9].
4. الأمانة في النقل: ذكر التنوخي أسماء الرواة بدقة، ويحرص على ذكر المصدر (الشيخ أو الصديق أو المسؤول) الذي روى له الحكاية، وكثيراً ما قال: "حدثني أبي" أو "حدثني فلان" أو "سمعت من فلان" أو

"سمعتُ الوزير المهلبي يقول"، وهذا منح النص مصداقية أكاديمية، وقد أثبت وعقب على القصة، أو ذكر روايتين مختلفتين لنفس الحدث ليترك الحكم للقارئ.

5. **التنوع الطبقي:** تنوعت حكايات التنوخي، فشملت الملوك والوزراء والقضاة، إلى جانب اللصوص والعيارين، وأخبار الكدية والشحاذين، والعامّة، والنساء، وغيرهم ممن ذكرهم في مقدمته، فكان كتابه موسوعة شعبية [9: ج1ص3-7، 106، ج2ص301، ج3ص61].

2.3.2. القيمة الأدبية للكتاب:

1. **الخصائص الفنية والأسلوب الأدبي:** لقد كان التنوخي بعيداً عن التكلف الذي شاع عند بعض أدباء عصره، وتميز أسلوبه بالإيجاز والتركيز والدخول في جو القصة مباشرة دون مقدمات طويلة، واستخدام السجع بصورة عفوية، فجاء في كلامه مرسلأ يخدم المعنى، زيادة على الفكاهة التي تميزت بها بعض قصصه [17:ص329].

2. **بناء القصص:** أبرع التنوخي في صياغة حكاياته، والمتفحص في قصصه يجد أنه يصوغها بتركيز شديد، أو بتفصيل مفيد، وفقاً لما يتطلبه الحدث، إذ تبدأ قصته بالتعريف بالشخصية، ثم الموقف المرحج أو الذكي وهو الحدث، ثم النهاية التي وصلت إليها وغالباً ما تكون نادرة أو نكتة أو عبرة.

3. **حفظ الشعر المفقود:** الكتاب مليء بالأبيات الشعرية والمقطوعات التي لولا ورودها فيه لضاعت، خاصة تلك التي قيلت في مناسبات اجتماعية عابرة أو على ألسنة أشخاص غير مشهورين، رغم أن بعضها لا يتعدى درجة النظم كما يصفه محقق الكتاب [9:ص30].

2.3.3. القيمة التاريخية للكتاب:

1. **التأريخ غير الرسمي:** ركز التنوخي على أخبار العامة، واللصوص، والتسول، والوساطات والرشوة، والنوادر الطريفة التي لا تجدها في كتب التاريخ الرسمية والحوليات، وقد نقل عنه المؤرخون الذين جاؤوا بعده تلك الأخبار.

2. **تأريخ الحياة اليومية:** سجل التنوخي في سياق قصصه عادات الناس في مآكلهم، ومشاربهم، وملابسهم، وطرق احتفالهم، وهذا يجعله مصدراً مهماً لفهم حياة الناس في ذلك العصر، وقد أضاف وصفه للحياة اليومية في بغداد والبصرة، وتناول تفاصيل الأكل، اللباس، أسعار السلع، والفساد الإداري، أضاف صفة واقعية على أحداث الكتاب [9:ج1ص128، 129، 130].

3. **التفاصيل الإدارية والقضائية:** ولأن التنوخي كان قاضياً وابن قاضٍ، فقد نقل لنا صورة حية عن كواليس المحاكم، والفساد الإداري، والرشوة، وكيفية إدارة الدواوين، وأعمال القضاء اليومية.

4. **التوثيق الجغرافي والاجتماعي:** وصّف المحلات، والأسواق، والخانات، والبيوت، ووفر مادة غنية عن طبقات المجتمع من أديانها وصولاً إلى العلماء والوزراء.

5. القيمة العلمية للكتاب: يمكننا ان نجدها بمقارنة الحكايات التي وردت فيه مع الرواية الرسمية في كتب الحوليات وهذا مثبت في نهاية القصص التي وجدها المحقق في تلك المصنفات، كذلك فقد وجدت في بعض الكتب حكايات منقولة عن التنوخي منها ما وجد في المزهر للسيوطي وإرشاد الأريب لياقوت الحموي، ومطامع البدر للغزولي [17:ص321].

3. المبحث الثاني: العلاقة بين القاضي والولاية (صراع النفوذ والاستقلالية)

1.1. المطلب الأول: آليات تعيين القضاة وعزلهم ودور الولاية فيها

3.1.1. آليات التعيين (من المركزية إلى سلطة الولاية)

في بداية العصر العباسي، ووفقاً لما سار عليه الخلفاء كان التعيين بيد الخليفة مباشرة [18:ص87]، وبتوسع الدولة، انتقلت هذه الصلاحية تدريجياً لتشمل الولاية في الأقاليم وكان الأمراء هم الذين يولّون القضاة [19:ج1، ص184]، وكان الخليفة وقاضي القضاة والولاية، في العصر العباسي الأول يختارون القاضي بناءً على الشهرة العلمية أو التوصية عن طريق السؤال عن يصلح له [20:ص228]، أو استشارة أهل البلد كما فعل المهدي والرشد [19:ج2، ص131، 145]، وفي العصر العباسي الثاني عندما قوي نفوذ الولاية في المشرق الاسلامي واتسعت مساحة سلطتهم، وأصبحت سلطة الخلافة رمزية تتمثل بالولاء للخليفة والدعاء له، بينما يتحكم الولاية بشؤون ولاياتهم وفق ما يريدون وتركوا للخليفة بعضاً من الأمور الدينية ومنها تعيين المفتين والقضاة [15:ص191]، وبشكل عام فإن القضاة في العصر العباسي كانوا يُعينون من قبل أحد هذه السلطات (الخليفة، قاضي القضاة، الولاية، الحكام، أمير الأمراء) [20:ص229].

3.1.2. التدخل السياسي (الولاء مقابل الكفاءة)

وضح التنوخي في كتابه أن معايير اختيار القضاة شهدت صراعاً مستمراً بين اختيار من يمتلكون الأهلية الفقهية وبين من كانوا يوالون السلطان، فظهر تبعاً لذلك نوعان من القضاة: قضاة السلطان: ظهرت فئة من القضاة المقربين إلى الخليفة وكانوا من ندمائهم وقد تميز هؤلاء بالفطنة والذكاء والقدرة على حل القضايا الفقهية والسياسية بسرعة بديهية، كذلك تميزوا بالقدرة على المجالسة والأدب فقد كان أغلبهم أدباء وشعراء ورواد مجالس، وهذا يجعلهم ندماء مثاليين للخلفاء، والهيئة العلمية ووقار المنصب التي تجعل الخلفاء يرون فيهم سنداً شرعياً لحكمهم، وكان يصعب ان يعزلهم، ومن أبرز القصص التي ذكرها التنوخي عندما كان قاضي القضاة الحسن بن محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب [21:ج8ص460]، لم يكن راضياً عن بعض القضاة مثل أبي العباس أحمد بن محمد ابن عيسى بن الأزهر البرتي [10:ج10ص447] وأحمد بن يحيى بن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم [21:ج6ص444]، وحاول إبعادهم لكنه لم ينجح بسبب قوة أبي اسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل وعلاقته بالخليفة الموفق بالله [10:ج10ص407]، [9:ج6ص19]، فاستجيب لطلب إسماعيل، فنقل البرتي إلى القضاء في الجانب الشرقي من بغداد، بينما تولى إسماعيل القضاء في الجانب الغربي،

وبعد مدة صار إسماعيل مسؤولاً عن القضاء في بغداد كلها، وأبعد البرتي إلى مناطق أخرى مثل المدائن والنهروانات، وفي تلك الأثناء (875م- 261هـ) توفي الحسن بن محمد بن أبي الشوارب.

وأورد التنوخي نوادر عن قضاة كانوا يُطلبون من قبل القادة والخلفاء ليستفتوهم، فتجيء الفتوى موافقة لرغبة القائد أو الخليفة، كما في قصة الحنث باليمين التي افتى بها القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، لأحد قادة الرشيد وكانت سبباً في اتصال أبي يوسف بالرشيد ليقوم بالإفتاء للخليفة في قضايا مماثلة [9: ج1 ص251-252]، [22: ج7 ص239]، فكان سريع البديهة في مواقف كثيرة أسعف بها الموقف في حضرة الخليفة، فجعل له رزقاً في الفقهاء في كل شهر، ولم تنزل حاله تقوى مع الخليفة، حتى قلده قضاء القضاة، وأورد قصة عن الخليفة العباسي المعتضد حين أراد التخلص من وزيره إسماعيل بن بلبل، فاستدعى القاضي إسماعيل بن إسحاق ليسأله عن حكم قتل الوزير بتهمة الزندقة، لكن القاضي تهرب ولم يعطه جواباً مباشراً، ثم سأل القاضي يوسف، الذي روى أنه كان يلزم الوزير أياماً طويلة ولم يره يصلي قط، لا في النهار ولا في الليل، هذا الكلام اعتبره المعتضد دليلاً كافياً، فأمر بقتل الوزير [9: ج3 ص97،98].

وكان هناك نوع آخر من القضاة الذين اتصفوا بالزهد الشديد والنزاهة المطلقة، لدرجة أنهم كانوا يفرون من منصب القضاء، كانوا يرون القضاء (ذبحاً بغير سكين) [19: ج1 ص7] ، وحافظوا على استقلال الذمة المالية فغالباً ما كانوا يعيشون على التجارة البسيطة أو الميراث ليظلوا أحراراً من رواتب الدولة مثل القاضي عثمان بن طلحة [9: ج6 ص148]، ويروي التنوخي أن بعض هؤلاء القضاة كان يأخذ الحزن ويحاسب نفسه، خوفاً من أن يكون قد شابه هوى النفس، فقد روى عن القاضي أبي يوسف قوله يوم موته: "اللهم إنك تعلم أنني لم أجر في حكم حكمت به بين عبادك متعمداً، ولقد اجتهدت في الحكم بما وافق كتابك وسنة نبيك" [9: ج6 ص203]، وتميزوا بالفصل بين الصداقة والحكم، فلا تجد لصاحب جاه عندهم حظوة على الفقير، وكانوا يتميزون بالكفاءة، وكانوا يُجبرون على القضاء إجباراً، وكثيراً ما اصطدموا مع الولاة بسبب نزاهتهم [9: ج1 ص242، ج3، ص194].

ومن النوادر التي رواها التنوخي التي تدل على تشدد القاضي، ما حصل بين الخليفة المعتضد بالله (856-902م/242-289هـ) والقاضي أبي خازم، عبد الحميد بن عبد العزيز [21: ج12 ص338]، [10: ج10 ص523]، في أكثر من رواية، منها عندما طلب المعتضد من أبي خازم أن يعطيه مالا كان لـلضبي، فرفض وقال إنه لا يحكم إلا ببينة، فقيل له إن هناك شاهدين، فقال القاضي إنه سيستعلم عنهما ويقبل شهادتهما إن كانا صادقين، فامتنع الشاهدان عن الشهادة خوفاً، فلم يدفع شيء للمعتضد [9: ج4 ص137]، [ج6 ص172-173]، وروى أيضاً أن أبا خازم أرسل إلى الخليفة المعتضد يطالبه بما في ذمته للوقف فدفعها له [9: ج8 ص20]، ومنها عندما واجه المعتضد بأن دعواه على عامله تحتاج إلى بينة، وأثبت أن الأملاك تعود للورثة، فكتب بخطه أمراً بالإفراج عن الضياع، احتراماً لحكم الشرع [9: ج8 ص77]، وكان أبو خازم يتأني في أحكامه، ويغضب إذا سمع أحداً يمدح القاضي وعفته؛ لأن القضاة فوق ذلك [9: ج3 ص11، ج1 ص239].

وفي رواية أخرى شكى القاضي يحيى بن أكثم (وكانت مكانته عند المأمون أكثر من ولده) من أن القاضي أبو الوليد بشر بن الوليد الكندي [21: ج7، ص561-566] لا ينفذ أحكامه، فاستدعاه المأمون وعاتبه، لكن رغم غضب المأمون، لم يعزل بشراً عن منصبه لأنه لم يهتم لمكانة يحيى عند الخليفة وقال رأيته فيه [9: ج6، ص43].

وذكر التنوخي مبيناً مكانة القضاة عند الخلفاء فعندما توفي قاضي القضاة أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف، حزن الخليفة الراضي عليه حزناً شديداً حتى بكى، وقال: كان يفرج عني ضيقي، ولا أطيع بعده [9: ج4، ص210]، وذكر أن من القضاة من كان نديماً للخليفة ويتجاسر عليه مثل القاضي أبو علي الحسن بن إسماعيل بن إسحاق مع المعتضد بالله [9: ج1، ص329، ج7، ص563].

وذكر التنوخي أن معايير اختيار القضاة قد اختلفت عندما ضعف نظام الحكم في عهد بني العباس، فكان أول ما أصابه الخلل هو القضاء، وشخص لنا آليات أخرى لتعيين القضاة منها:

1. تعيين القاضي مقابل الضمان: ذكر التنوخي تفاصيل تعيين أبو العباس عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب في منصب قاضي القضاة سنة (961م-350هـ)، مقابل مبلغ مالي (ضمان في كل سنة مائتي ألف درهم)، وذكر أن هذا تم في عهد معز الدولة، وهو أول من ضمن القضاء [9: ج6، ص325]، واعتبر المؤرخون هذا الحدث نقطة تحول سلبية في استقلال القضاء وقبحوا هذا الفعل، وقالوا إنه فتح باباً للضمان في بقية الوظائف كالحسبة والشرطة [23: ج7، ص234]، [19: ج14، ص133]، [24: ج6، ص231]

2. تعيين القاضي لكونه مقرباً من الوزير: فيذكر التنوخي إن الوزير ابن الفرات أدخل فيه أشخاصاً بلا علم ولا أهلية، وبعد سنوات قليلة، انتقلت العدوى إلى الوزارة، فأصبحت تُسند إلى من لا يستحقها، وقد أدى هذا إلى تدهور مكانة منصب الوزارة وقيمتها، وكمثال على ذلك تقليده أبا أمية الأحوص الغلابي البصري، فإنه كان بزازاً، وكان ابن الفرات قد استتر عنده في بعض الأوقات، ولما صارت إليه الوزارة قلده القضاء [9: ج1، ص231]، [21: ج7، ص521].

3. **المطلب الثاني: استقالة القضاة وإقالتهم كأداة ضغط سياسي:**

رأى القاضي التنوخي بحكاياته أن من يتقلد منصب القضاء في القرن الرابع الهجري كان يقع بين ضغطين: ضغط المجتمع الذي يطالبه بالعدل المطلق، وضغط السلطة التي تراه موظفاً يجب أن ينفذ مطالبها، لذلك نجد أن إقالة القاضي أحياناً لا علاقة لها بكفاءته العلمية أو عدالته، فقد كانت تُستخدم كأداة ضغط سياسي كما في الحالات التالية:

3. 2. 1. **التهديد بالإقالة (العزل) كعقوبة سياسية وتأديبية:** روى التنوخي عن جده القاضي أبي جعفر أحمد بن إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي [10: ج11، ص403]، أن "السيدة" (والدة المقتدر بالله) أرادت شراء دار كانت وقفاً على المسلمين، فرفض ابن البهلول إعطاءها كتاب الوقف لتخرقه لأن الوقف لا يُباع شرعاً، وتدخل الوزير ابن الفرات: أبو الحسن علي بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات وزير المقتدر بالله (241-312هـ) [6: ج3، ص421]، وأخبره أن السيدة غاضبة جداً، وقال له بوضوح: أنت الآن مصروف (أي معزول)،

ولا حيلة لي مع السيدة في أمرك، وهذا هو التهديد، وعندما رفع الأمر إلى المقتدر بالله طلب القاضي الإعفاء فرفض الخليفة وأيده في موقفه [9: ج1، ص242-244].

3. 2. 2. طلب الاستعفاء من القضاء: مثل الذي فعله ابن البهلول في الرواية السابقة احتجاجاً [9: ج1، ص242-244]، وروى التنوخي قصصاً عن قضاة كانوا يرفضون تولي المناصب العليا أو يطلبون الإعفاء منها بمجرد شعورهم أن السلطة تطلب منهم ما لا يمكن [9: ج6، ص184].

3. 2. 3. العزل لأسباب مهنية: ذكر التنوخي عزل القاضي محمد بن الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب [21: ج2، ص601]، من مناصبه القضائية بأمر الخليفة المستكفي، وألقي القبض عليه سنة (334هـ)، بعد أن شاع عنه سوء السمعة في القضاء، واتهامه بالرشوة وممارسات غير مشروعة في الأحكام [9: ج4، ص142]، [19: ج14، ص117].

3. 2. 4. العزل بتغيير الوزراء: ذاق التنوخي كقاضٍ، مرارة هذا الأمر فقد تقلد القضاء وعزل منه عدة مرات في البصرة والكوفة وبغداد، وأحياناً كان يهرب من بطش الوزراء كما في هروبه من الوزير (ابن بقية) وزير عز الدولة، بختيار بن معز الدولة، أبي الحسين أحمد بن بويه، وعند انتصار عضد الدولة على ابن عمه عز الدولة، قلده القضاء في أماكن عدة، وأثبتته نديماً له [9: ص24].

وهكذا يظهر لنا في "نشوار المحاضرة" بقاء القضاء في المشرق الإسلامي في العصر العباسي بين الاستقلالية والتبعية، ورغم وجود قضاة ضربوا أروع الأمثلة في النزاهة، إلا أن التدخل السياسي ودور الولاة كانا حاسمين في استقرار القاضي في منصبه أو عزله، وكان المقياس في ذلك هو القدرة على الموازنة بين مقتضيات الشرع ورغبات أصحاب القوة، فضلاً عن العلم والتقوى.

3. 3. 3. المطلب الثالث: نزاع الاختصاصات بين القضاء والسلطة

3. 3. 1. استعلاء القضاة بالشرع في مواجهة سطوة الولاة

1. قوة الشرع: نبع استعلاء القضاة من الاستناد إلى قوة الشرع، فرأى القاضي نفسه حارساً لحدود الله، والوالي (مهما بلغت قوته) ظل في نظر الشرع مكلفاً يخضع للمساءلة، ومنح العلم بالشرع القاضي حصانة معنوية تجعل الوالي يتردد قبل الاصطدام به خشية تهيج العامة أو تأنيب الضمير الديني، ومن مظاهر ذلك التأنيب صمتهم وإطراقهم أمام القاضي وسكوتهم متفكرين كالذي فعله الخليفة المعتضد مع القاضي ابي خازم [9: ج8، ص22-77].

2. الاستقلال المالي والنفسي: أبرز التنوخي نماذج للقضاة الذين تعففوا عن أموال السلاطين، وقد منحهم ذلك لساناً طلقاً في الحق، ومنهم عثمان بن طلحة، كان من أهل المكانة والنعمة والهيبة، وقد ولاه الخليفة المهدي منصب قاضي المدينة، ومع ذلك لم يكن يتقاضى رزقاً على عمله، فلما سئل عن سبب ذلك قال: "أكره أن أرترق فيضراً بي ذلك في ولاية القضاء"، ثم طلب من الخليفة أن يعفيه من منصبه، فأجابته إلى طلبه [9: ج6، ص184]، [21: ج13، ص151].

3. 3. 2. مظاهر مواجهة سطوة الولاة

تتوعدت مظاهر مواجهة سطوة الولاة التي ذكرها التتوخي في "تشوار المحاضرة"، ويمكن حصرها بالآتي:

أ- الامتناع عن تنفيذ الأوامر المخالفة للشرع: يعكس القاضي التتوخي رؤيته لمنصب القضاء بالقصص التي يذكرها أن القضاء فضلاً عن كونه وظيفة سلطانية، كان أمانة شرعية تقتضي الوقوف عند حدود الحق، مؤكداً القاعدة الأصولية: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، وقد أورد التتوخي قصة تمثل واحداً من أساليب القضاة في المشرق الإسلامي في عدم تنفيذ أوامر القادة والأمراء المخالفة للشرع بصورة صريحة، وهي قصة حصلت مع قاضي الري آنذاك أحمد بن بديل بن قريش بن الحارث الكوفي (872 م/ت258هـ) [21:ج5،ص80]، [10:ج10،ص43]، عندما أراد القائد التركي "موسى بن بغا" وهو ابن خالة الخليفة المتوكل، شراء أرض فيها نصيب ليقيم، وكانوا في الري فطلب من القاضي أن يبيع له حصة البيتيم، فرفض حتى عندما عرضوا عليه ضعف الثمن، وقال إن البيتيم لا يحتاج للبيع، وحين هددوه وقالوا: "إنه موسى بن بغا"، أجاب القاضي: "إنه الله"، فترجعوا عن الأمر وتركوه [9:ج4،ص110-111]، [19:ج3،ص197].

ب- من أساليب القضاة في مواجهة سطوة الولاة: طلب الاستعفاء وترك المنصب تماماً إذا ما أجبر القاضي على الحكم بشيء مخالف للشرع، وقد مرت معنا أمثلة على ذلك [9:ج6،ص184].

ت- رفض الشهادة والضغوط السياسية: أورد التتوخي قصة دخول القضاة والشهود على الخليفة المعتمد على الله ليشهدوا على دين اقترضه من أجل الإنفاق على حرب صاحب الزنج، فشهدوا جميعاً حتى وصل الدور إلى القاضي الجذوعي محمد بن محمد بن اسماعيل بن شداد، أبو عبد الله الأنصاري (904 م/ت291هـ) [25:ج1،ص101]، الذي توقف وقال: لا يجوز أن أشهد إلا إذا صرح الخليفة بنفسه قائلاً "نعم"، فأشهد عليه، فأعجب الخليفة به وقلده قضاء واسط [9:ج2،ص25].

ز حصلت للجذوعي حادثة أخرى مع الموفق بالله (طلحة بن جعفر المتوكل) أخي الخليفة العباسي المعتمد على الله أبي العباس، أحمد بن المتوكل على الله (844-892 م/ت229-279هـ) [26:ج1،ص106،ج3،ص229]، وكانت الأمور بيد الموفق أبرزت ثباته وعدم خضوعه لضغط للسلطة، وكان الموفق قد أمر بمعاينة غلام بألف سوط لتعديده على عمارة القاضي، فرفض تنفيذ العقوبة لأن الأمر عائد له وقد عفا عنه [9:ج2،ص26-27].

3.3.3. عدم الرغبة في تولي القضاء

أورد التتوخي عدداً من الحكايات التي ظهر في سياقها رفض تولي القضاء أو عدم الرغبة فيه ممن كانوا أهلاً له، ووردت حكايات عن قضاة تولوا القضاء بسبب الضغوط والحاجة:

أ- ذكر التتوخي عتاب سفيان الثوري لابن علاثة على ولايته القضاء، ولم يأذن له بالدخول عليه، وحوّل وجهه عنه وقال له: "ألهدا كتبت العلم"، وفضل أن يشتغل بائع سمك بدل ذلك [9:ج5،ص247].

ب- ذكر أن من القضاة من اضطرهم ضيق الحال وكثرة الديون للقبول بالقضاء وهو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري [9:ج6،ص196].

ت- نقل التنوخي عن محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر التميمي الأبهري (902 - 985 م/289 هـ - 375 هـ) شيخ المالكية في العراق [26:ج6، ص225]، ومحلّه مشهور في الورع والعلم، وقد عرض عليه القضاء فامتنع، ونقل عنه قوله: "اللهم قصر أمني، وحسن عملي، واستنقذني من ذلّ الطمع" [9:ج3، ص194].

ث- أورد التنوخي قصة تحكي عن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي عندما بشره بأن الخليفة أصدر توقيعاً بتوليّه منصب القضاء أغلق الباب وقال له: "بشرك الله بالنار"، معبراً عن رفضه لهذا المنصب وخوفه من تبعاته، وعندما جاء أصحاب السلطان ليبلغوه رسمياً، لم يخرج لهم، فانصرفوا [9:ج4، ص113].

4. المبحث الثالث: خفايا القضاء والإجراءات غير الرسمية

4.1.4.1. المطب الأول: الشفاعات والوساطات في العملية القضائية

4.1.1. دور الحاشية والوزراء في التأثير على أحكام القضاء.

اتسم العصر الذي رصده القاضي التنوخي في كتابه "نشوار المحاضرة" بتداخل الصلاحيات بين السلطة التنفيذية (الوزراء والحاشية) والسلطة القضائية، ورغم الاستقلالية التي كان من المفترض أن يتمتع بها القضاء، إلا أن رواياته تكشف عن الضغوط والوساطات التي كانت تحيط بمجلس القضاء.

تبين روايات التنوخي أن الشفاعة كانت أحياناً تُستخدم كأداة اجتماعية لتخفيف شدة الأحكام أو لتسريع إجراءات القضاء، ولم تكن دائماً تهدف إلى إبطال الحق، ومن طرق الشفاعة والوساطة في مجلس القضاء يمكننا ان نميز ما يلي:

1. الشفاعة الرسمية : وهي التي تأتي عبر الرسائل "الرقاع" من الوزراء أو أصحاب النفوذ إلى القاضي، وكانت الرقاع متداولة بين الوزراء في تمشية أمور الدولة وحل الكثير من النزاعات والمظالم، ومن الوساطات التي ذكرها التنوخي تلك التي قام بها قاضي القضاة أحمد بن أبي دواد لصديقه أبي دلف القاسم بن عيسى العجلي [26:ج5، ص179]، عند الخليفة المعتمد بالله الذي أمر الأفيشين (خيزر بن كاوس)، أحد قواد المعتمد وكبراء أمرائه [27:ج2، ص467]، [9:ج7، ص246] بعدم التعرض له، وتكشف هذه القصة عن الدور الكبير الذي كان للقضاة في الوساطة الرسمية، وعن قوة المراسلات التي كانت تُدار في الخفاء بين القضاة والخلفاء.

ومن القصص التي أوردها التنوخي وتبين تأثير الوزراء على مسار القضاء وشفاعة مناصبهم في القضايا التي تخصهم، حصلت مع أبو الجمال الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب [28:ص268]، وكان وزيراً للمقتدر بالله، وقد استدان مبلغاً كبيراً يقدر بعشرات الألوف من الدينار فدعا غرماؤه إلى القاضي، فشاور القاضي أبا عمر على أن يحتال له في ذلك، كي لا يُحكم عليه بالسفاهة في ماله فيحجر عليه، فصار الأمر إلى عدم الحجر على أملاكه، وأن تصرف غلات أملاكه للغرماء لسداد الدين، بينما تبقى الأصول بيد المدين [9:ج1، ص260-261].

2. **الوساطة الودية:** التي تعتمد على الصداقات الشخصية بين الخصوم وبين حاشية القاضي أو القاضي نفسه، وكان القاضي يتوسط ودياً لقضاء حوائج الناس فيعرض رقاعهم على الولاة والوزراء فلا تُرد، إذ يذكر موقفاً بين الوزير عبيد الله بن سليمان والقاضي إسماعيل الذي كان يعرض على الوزير رقاعاً ليوقّعها، وكان يخشى أن يتقل عليه، فكان يقدمها واحدة تلو الأخرى، عندها قال له الوزير: هات جميع الرقاع دفعة واحدة، فأخرج إسماعيل نحو ثمانين رقعة ووقّعها الوزير جميعاً [9: ج1، ص82].

3. **وساطة الشخصيات النافذة:** ذكر التنوخي وساطة السيدة أم الخليفة المقتدر بالله لابن الجصاص (أبي عبد الله الحسين بن عبد الله بن الجصاص البغدادي، الجوهري، التاجر، الصفار) [10: ج11، ص287]، عندما كان مصير كبار التجار وأهل المال مرتبطاً مباشرة برضا الخليفة أو غضبه، وكانت الثروة عرضة للمصادرة في أي وقت، فتدخلت السيدة (شغب) للشفاعة له، نظراً لمكانته السابقة وخدماته، وقد كانت صاحبة نفوذ واسع في البلاط العباسي وتدير الكثير من شؤون الدولة [9: ج7، ص233]، [26: ج3، ص168].

4. 1. 2. المراسلات بين المسؤولين والقضاة:

ذكر التنوخي قصة حدثت بين قاضي الأهواز محمد بن منصور [29: ج19، ص62]، وعمر بن فرج الرخّجي (مسؤول الخراج) وكانا متساويين في المنزلة السلطانية، وقد ولد هذا الأمر بينهما عداوة وصراع على المكانة، وقد حاول الرخّجي النيل من القاضي عند الخليفة المتوكل، لكن مكانة القاضي حالت دون ذلك، وفي مجلس رسمي، تفاخر الرخّجي أمام القاضي بأنه أخذ من أموال الدولة مبالغ ضخمة دون محاسبة، فاستغل القاضي اعترافه العلني وسجّله كشهادة رسمية، رفع القاضي الأمر إلى الخليفة، الذي أمر بالقبض على الرخّجي ومحاسبته، وبيع أملاكه لصالح بيت المال، انتهى الأمر بسقوط الرخّجي وخزيه، بينما ارتفعت مكانة القاضي عند الخليفة بصفته حافظاً لأموال المسلمين [9: ج2، ص12-18]، ومن متن هذه القصة نلمح أنواعاً من المراسلات التي جرت فيها والتي أثرت في مسار القضية، ومن أهمها: كتاب القاضي إلى الخليفة حول توثيق اعتراف الرخّجي بأخذ الأموال، والمراسلة السرية بين وزير المتوكل والرخّجي يعلمه بأمر الخليفة بالقبض عليه، وضرورة تلافي هذا الأمر، وهذه الحادثة خير مثال على المراسلات التي تجري في كواليس القضاء، ومحاولة الالتفاف على الأحكام بإقرار وزير المتوكل بأنه سيقوم بالتسوية وتأخير إنفاذ أمر الخليفة [9: ج2، ص15].

4. 2. المطلب الثاني: ذكاء القاضي وفراسته في كشف الأمور

يظهر من كتاب نشوار المحاضرة أن القاضي الناجح هو من يمتلك صفات مثل سرعة البديهة يشخص من خلالها التناقضات اللفظية، والخبرة بالطبائع البشرية لفهم الدوافع، والقدرة على الاستنتاج بربط الوقائع التي بين يديه، بمعنى أن القضاء هو فقه في أحوال الناس ونفوسهم، فضلاً عن الفقه الموجود في الكتب.

ومن القصص التي تبين ذكاء القاضي ومعرفته بطبائع الناس وأخلاقهم ما رواه التنوخي عن ادعاء امرأة على زوجها أنه لم يدفع لها مهرها، فأنكر الزوج ذلك، أمام القاضي موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري

الخطميّ (وكان يومها قاضياً بالري) [30:ج3،ص413]، فطلب من الشاهد أن ينظر إلى المرأة لتأكيد معرفته بها، فرفض الزوج كشف وجهها وأقرّ أمام القاضي بالمهر حفاظاً على سترها [9:ج7،ص241].
وروى التتوخي قصة عن قاضي همدان الذي امتنع عن قبول شهادة رجل عندما اكتشف تكلف الشاهد وعدم صدقه، لأنه كان يراقب خطواته يومياً عند دخوله، فلما جاء للشهادة زادت خطواته عن المعتاد، فعلم القاضي أنه متصنّع ومُراءٍ، فرفض قبول شهادته بعدما أدرك خداعه من تغيير سلوكه، فرفض شهادته لعدم الثقة في صدقه [9:ج1،ص246].

وقصة أخرى تظهر فطنة القاضي أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي [19:ج13،ص313]، إذ رفض قبول شهادة أحد الشهود لأنه تظاهر بالانزعاج من رائحة الخمر المكسور في الطريق، وكأنه يشم رائحة كريهة، واعتبر القاضي هذا التصرف دليلاً على كذب أو جهل، لأن الخمر محرمة لكن رائحتها ليست نتنة، فمن ادعى خلاف ذلك إما متصنّع أو جاهل، لذلك لم يقبل شهادته [9:ج2،ص171].

4. 3. المطلب الثالث: الإجراءات غير الرسمية:

أورد التتوخي في كتابة قصصاً تشير في سياقها إلى شيوع ظواهر غير رسمية في أروقة دواوين الدولة أو خلف الأبواب المغلقة، ومن تلك الإجراءات غير الرسمية: اعتماد الرشوة والهدية لتحقيق غرض معين، وعادة ما تكون الجهة المقصودة فيها صاحبة القرار في ذلك، ومن صريح ما ذكره التتوخي عن استعمال الرشوة مع القضاة، في رواية تتحدث عن محمد بن جعفر الذي وصفه بأنه شيخ عاقل، وشاهد مقبول عند الناس، لكنه استطاع أن يتوصل بالمال إلى القاضي أبي السائب، فقبله القاضي وأقرّ له بوصية القهرمانه وبأوقافها، لأنها أوصت إليه في مالها وأوقافها، وتزوجته فيما بعد، ومنذ ذلك الحين صار معروفاً بين الناس فقط بصفته "زوج الحرة" أي القهرمانه، بمعنى آخر، أن هذا الرجل اكتسب مكانة قانونية واجتماعية بالمال ووصية زوجته وأوقافها، وأن مكانته ارتبطت بكونه زوجاً لها لا أكثر [9:ج5،ص10].

ووردت قصة عن رشوة أدت بالقاضي إلى طلب الاستعفاء من القضاء، وهو القاضي عافية بن يزيد بن قيس الأودي القاضي الكوفي [25:ج16،ص327] الذي كان يقضي للمهدي في جانب من مدينة السلام، وكان زاهداً ونزيهاً، جاء إلى الخليفة طالباً الإعفاء من القضاء، وشرح أن سبب استقالته حادثة نزاع بين خصمين من شيراز وأصبهان، حيث حاول أحدهما إغراءه بهدية ثمينة لا يتوفر مثلها إلا للخليفة، وقام برشوة البواب لإدخال الرشوة على القاضي، فرفض القاضي وطرد البواب، لكنه شعر أن محاولة الإهداء قد أثرت في حكمه وخلفت عدم تساوٍ في قلبه مع الخصمين، فخاف أن يظلم أو يُستدرج إلى فساد في دينه فطلب العفو فأعفاه المهدي [9:ج8،ص152].
ومن نوادر ما ذكره التتوخي هو قيام القاضي ابي عمر برشوة رئيس خدم المقنتر بالله ليكف عن تحريض الخدم عليه، فقد كان الخدم يقومون بشتم القاضي ونعته بشتى الصفات القبيحة عندما يمر من أمامهم، وكان رئيس الخدم قد توسط لدى القاضي أن يقضي أمراً يخص شخصاً من معارفه، فلم يستجب له القاضي، وقام برشوته

بهدايا وأموال طابت بها نفسه، وأخبره باستحالة ان يقضي لصاحبه ولو كان بالسيف، وتدل تلك القصة على ان رئيس الخدم استغل مكانته ووظف خدمه للضغط على القاضي [9:ج2،ص83].

وردت إشارات في بعض القصص أو سياقها إلى التزوير في مختلف المجالات وكان يعالج من قبل أصحاب الحق من الوزراء والولاة بنظرة رحيمة إما لقرابة للمزورين أو للظهور بمظهر الكريم والمتفضل لاسيما إن تعلق الأمر بأمور المال، منها ما ذكره عن القاضي أبي الحسين عبد الله بن أحمد بن الحارث بن عياش الجوهري، أن الوزير أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقله (885-940 م / 272-328 هـ) [26:ج6،ص273]، عرضت عليه عدة أوراق مزورة من أخيه أبي عبد الله ليستفيد منها، وكان أبو عبد الله حاضراً، فاستحيا ابن مقله أن يفضحه أمام الناس [9:ج1،ص64].

ومنها ما رواه عن أبي عمر القاضي أن رجلاً زور عنه رقعة إلى أبي القاسم علي بن محمد المعروف بابن الحواري، يسأله تصريفه وكانت بينهما مودة، ولما علم ان ما حمله على ذلك هو انعدام القوت، وشدة فقره، وثقته بكرم القاضي، بكى القاضي وأمر له بصرة فيها مائة دينار، ومندبل فيه ثياب، فأعطوه إلى الرجل [9:ج1،ص60-62]، [24:ج5،ص111، 123، ج7، 408].

ووردت قصص أخرى ذكر فيها شيوخ الارتفاق وهو الانتفاع من الشيء [31:ص150]، فكان شائعا بين العمال والوزراء [9:ج2،ص30، 32، 35]، وكانوا يقلدون الأعمال التي يُرتفق منها تكريماً لمن يرضون عنهم [9:ج7،ص254].

ومن الإجراءات غير الرسمية التي وردت في كتاب النشوار هو عقد جلسات غير رسمية خارج مجلس الحكم، فقد كان القاضي أحياناً يقعد ، في منزله أو في مجلس عام، للنظر في بعض القضايا أو لحل نزاعات بسيطة، أو للصلح بين متنازعين أو مختلفين، فقد جمع القاضي أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمي في منزله بين أبي عبد الله محمد بن أبي موسى الهاشمي وأبي نصر يوسف بن أبي الحسين عمر بن محمد القاضي، بعد أن بلغ الخلاف بينهما أشده، فقد كانا قد وصلنا إلى حد القطيعة والمباينة القبيحة، وتوصلا إلى اتفاق على التصافي والتسامح، وأخذ كل واحد منهما خط صاحبه بتزكيته وتأكيد الصلح القائم بينهما [9:ج4،ص205].

ومن النوادر اللطيفة في الإجراءات غير الرسمية والصلح، ما حصل بين زوجين من الصوفية، إذ رفضت الزوجة طلب زوجها الطلاق بحجة "فلسفية" صوفية، حيث ادعت أن الزواج هو اتصال بين (المعاني) وليس مجرد عقد، ورأت المرأة أنه ما دام (معناها) لا يزال قائماً في قلب زوجها، فلا يحق له الانفصال عنها لمجرد أن (معناه) هو الذي انتهى من قلبها، وطالبته بالصبر حتى يتساوى الطرفان في زوال هذا الود، فأعجب القاضي بذكائها وقوة حجتها التي صاغتها بأسلوب أهل التصوف، وانتهى الموقف بالصلح بينهما دون طلاق [9:ج3،ص227].

5. الخاتمة والنتائج والتوصيات

5.1. خاتمة البحث

اتضح أن القاضي التنوخي إلى جانب كونه أديباً يجمع النوادر، فقد كان مؤرخاً قضائياً واجتماعياً، واستطاع بكتابه "نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة" أن يقدم صورة حية ودقيقة للمؤسسة القضائية في القرن الرابع الهجري، وقد تميز بذلك عن المصنفات الرسمية التي تكفي بذكر التعيينات والوفيات، ليدخل بنا إلى خفايا المحاكم، وصراعات النفوذ، وتفاصيل الحياة اليومية في المشرق الإسلامي.

لقد كشف البحث عن العلاقة بين القاضي والسلطة، حيث كان منصب القضاء يدور بين استقلالية تستند إلى قوة الشرع، وبين الحالة التي فرضتها تحولات السياسة وسطوة الولاة والوزراء، وأبرزت الدراسة قيمة التدوين الشفهي والواقعي في حفظ التاريخ الذي لم يرد في كتب الحوليات الكبرى.

5.2. نتائج البحث

1. القيمة التوثيقية للكتاب: يُعد كتاب "نشوار المحاضرة" مرجعاً مهماً لدراسة تاريخ القضاء في العصر البويهي، حيث وثق طرق الإثبات، والشهادات، وأخلاقيات مهنة القضاء بطريقة نقدية.
2. شهد العصر العباسي الثاني تحولاً في آليات تعيين القضاة من المركزية (ال خليفة) إلى سلطة الولاة والأمراء، وظهور آليات غير مسبوقه مثل "الضمان" (التعيين مقابل المال).
3. الاستقلالية في مواجهة الضغوط: أثبت البحث وجود نماذج من القضاة تمسكوا باستقلاليتهم ورفضوا تنفيذ أوامر الولاة المخالفة للشرع، مستندين في ذلك إلى مكانتهم العلمية واستقلالهم المادي.
4. وفي كواليس العملية القضائية: كشفت الروايات عن دور كبير للشفاعات والوساطات والمراسلات السرية في التأثير على مسار القضايا.
5. برز التنوخي أهمية الفراسة والذكاء وسرعة البديهة والخبرة بالطبائع البشرية كأدوات أساسية للقاضي بجانب الفقه.
6. رصد الفساد الإداري: وثق الكتاب ظواهر سلبية مثل الرشوة، والتزوير في الأوراق الرسمية، واستغلال النفوذ من قبل حاشية المسؤولين.

5.3. التوصيات:

1. التوسع في دراسة النصوص الأدبية دراسة تاريخية وتحليلية للتعرف على النظم الإدارية والاجتماعية التي كانت سائدة في المشرق الإسلامي خلال العصر العباسي وقراءتها من زاوية أخرى.
2. إجراء دراسات مقارنة بين مرويات التنوخي وبين كتب الحوليات الرسمية للتحقق من دقة الأخبار الاجتماعية والقضائية، للوقوف على الأهمية العلمية للكتاب.
3. تحليل الشخصيات القضائية التي وردت في كتابات التنوخي بالاستعانة بما ورد عنها في كتب التاريخ، لفهم وتشخيص التحولات المهنية في المؤسسة القضائية في العصر العباسي.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

6. المصادر

- [1] السامرائي، إبراهيم. نظرات في نشوار المحاضرة. كلية الآداب، جامعة بغداد. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 31، العدد 4، 1980.
- [2] ملوح، أحمد طالب، وحميد كرمي بيور. المظاهر الاجتماعية العامة في بغداد بكتاب نشوار محاضرة التنوخي. جامعة طهران، إيران (JHSS) Journal of Human and Social Sciences، المجلد 9، العدد 8، 2025.
- [3] وشاح، غسان محمود، جوانب من حياة المرأة العراقية في القرن الرابع الهجري بكتاب نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للتنوخي البصري. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. مجلة كان التاريخية، السنة الحادية عشرة، العدد 42، ديسمبر 2018.
- [4] عباس، لؤي حمزة، ووليد مزهر انتيش. دور الهوية في بناء الخبر في السرد العربي القديم: دراسة في نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي التنوخي. كلية الآداب، جامعة البصرة. مجلة آداب البصرة، العدد 72، 2015.
- [5] النجار، رولا محمود حمدان. صورة المجتمع في القرن الرابع الهجري في مصنفات التنوخي: الفرج بعد الشدة، والمستجد من فعاليات الأجواد ونشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، بإشراف عبد الجليل عبد المهدي، آب 2001.
- [6] ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 681هـ)، وفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر، (1978).
- [7] الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (ت 1167هـ)، ديوان الإسلام. تحقيق سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411 هـ/ 1990 م.
- [8] السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي. (ت 562هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي. بيروت: دار الجنان، وأيضاً دار الفكر، الطبعة الأولى، 1408 هـ/ 1988 م.
- [9] التنوخي، أبو علي، المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود البصري (384هـ)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالحي، دار صادر، بيروت، 1971م.
- [10] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، خرج أحاديثه واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي، الناشر: دار الحديث، القاهرة - مصر، 1427هـ - 2006م.
- [11] التنوخي، أبو علي، المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود البصري (384هـ)، الفرج بعد الشدة. تحقيق عبود الشالحي. بيروت: دار صادر، (1398هـ/ 1978 م).
- [12] ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، معجم البلدان. بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، 1995 م.

- [13] Margoliouth, D. S. The Table-Talk of a Mesopotamian Judge: Being the First Part of the Nishwār al-Muḥādarah, or Jāmi' al-Tawārīkh of Abū 'Alī al-Muḥassin al-Tanūkhī. London: The Royal Asiatic Society, 1922.
- [14] ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992.
- [15] العث، يوسف، تاريخ عصر الخلافة العباسية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، (الطبعة الأولى 1982).
- [16] أيوب، إبراهيم، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، 1989.
- [17] مبارك، زكي، النثر الفني في القرن الرابع، مؤسسة هنداوي، 2013م.
- [18] ابن عرنوس، محمود بن محمد (ت1954م)، كتاب تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة الاهلية الحديثة بالقاهرة، 1934.
- [19] وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت306هـ)، أخبار القضاة، صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد علي بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة الأولى 1366 هـ - 1947 م (صورتها عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المدائن - الرياض).
- [20] الزحيلي، محمد، تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصرة، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
- [21] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها) تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م.
- [22] ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (ت230هـ)، الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ/1990م.
- [23] ابن الأثير، عز الدين (ت630هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م.
- [24] مسكويه، أبو علي (ت421هـ). تجارب الأمم وتعاقب الهمم. ويلييه: ذيل كتاب تجارب الأمم للوزير أبي شجاع محمد بن الحسين الروذراوري، ويلييه: الملحق بذيل الروذراوري (الجزء الثامن من تاريخ هلال الصابي). تحقيق أبو القاسم إمامي. طهران: دار سروش للطباعة والنشر، الطبعة الثانية للأجزاء 1-2، والأولى للأجزاء 3-8، 2000-2002م.
- [25] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، (2000م/1420هـ).
- [26] الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دمشقي (ت1396هـ)، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002.
- [27] بامخرمة، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي (ت947هـ)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، تحقيق بو جمعة مكري وخالد زواري، جدة: دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1428هـ/2008م.

- [28] ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت709هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق عبد القادر محمد مايو. بيروت: دار القلم العربي، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
- [29] الرباط، خالد، وسيد عزت عيد، بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.
- [30] ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق محمود الأرنؤوط، تخريج عبد القادر الأرنؤوط. دمشق - بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، (1406هـ /1986م).
- [31] أبو جيب، سعدي (ولد 1932م)، القاموس الفقهي (لغة واصطلاحاً)، الطبعة الثانية، دمشق: دار الفكر، 1408 هـ/ 1988م.